



معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

ورقة خلفية  
جلسة طاولة مستديرة (7)

التجارة الخارجية في قطاع غزة:  
أهمية - واقع - معوقات - مقترحات علاج

إعداد:

د. وائل الداية

أ. محمد تنيرة<sup>1</sup>

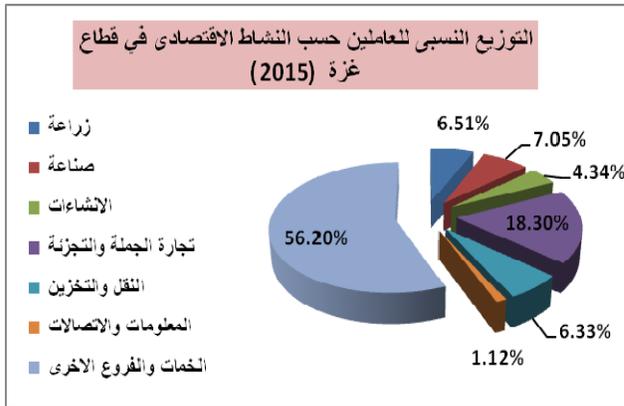
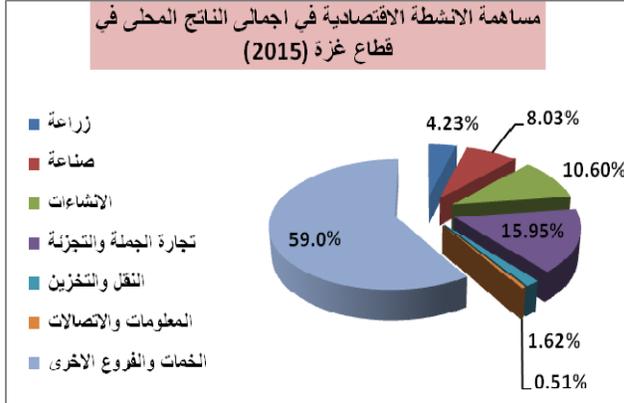
(كلية التجارة والأعمال، الجامعة الإسلامية)

تشرين الأول 2016

---

<sup>1</sup> هذه الورقة تعبر عن وجهة نظر كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر (ماس))

يحتل قطاع التجارة أهمية كبيرة في الاقتصاد بقطاع غزة، ويعود ذلك لعوامل عديدة تتعلق مجملها بتأثير هذا القطاع على الفروع الاقتصادية الإنتاجية وسوق العمل وميزان المدفوعات ومستويات الأسعار من ناحية، ودوره الأساسي في توفير احتياجات السوق المحلية من مستلزمات الإنتاج والسلع الاستهلاكية وتسويق المنتجات الفلسطينية ذات الارتباط الوثيق بالأسواق الخارجية من ناحية أخرى. وسنقوم بإلقاء الضوء على القطاع التجاري في قطاع غزة من خلال استعراض النقاط التالية:



1. مساهمة القطاع التجاري في إجمالي الناتج المحلي وفي التشغيل في قطاع غزة 2015
2. صافي الصادرات من السلع والخدمات في قطاع غزة 2015.
3. التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات الفلسطينية 2014.
4. عدد الشاحنات الصادرة والواردة لقطاع غزة .
5. أهم عوائق تنمية القطاع التجاري.
6. اقتراحات لتخفيف القيود التجارية.
7. يحتل قطاع التجارة في غزة أهمية كبيرة في إجمالي الناتج المحلي عام 2015، حيث يحتل المرتبة الثانية بعد قطاع الخدمات والفروع الأخرى وتبلغ مساهمته بـ 15.9% من إجمالي الناتج المحلي لقطاع غزة .
8. ويساهم قطاع التجارة في تشغيل الأيدي العاملة في قطاع غزة بحوالي 18.3% عام 2015 . وإذا ما تم زيادة التسهيلات التجارية والعوائق فانه قادر على توفير فرص عمل أكثر ويساعد على تقليل معدلات البطالة المتزايدة في قطاع غزة

صافي الصادرات من السلع والخدمات في قطاع غزة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي (2010-2015) مليون دولار		
السنة	صافي الصادرات من السلع والخدمات	نسبة صافي الصادرات من إجمالي الناتج المحلي %
2010	563.4-	37.2
2011	684.5-	38.4
2012	797.1-	41.8
2013	479.9-	23.8
2014	566.0-	33.1
2015	615.6-	33.7

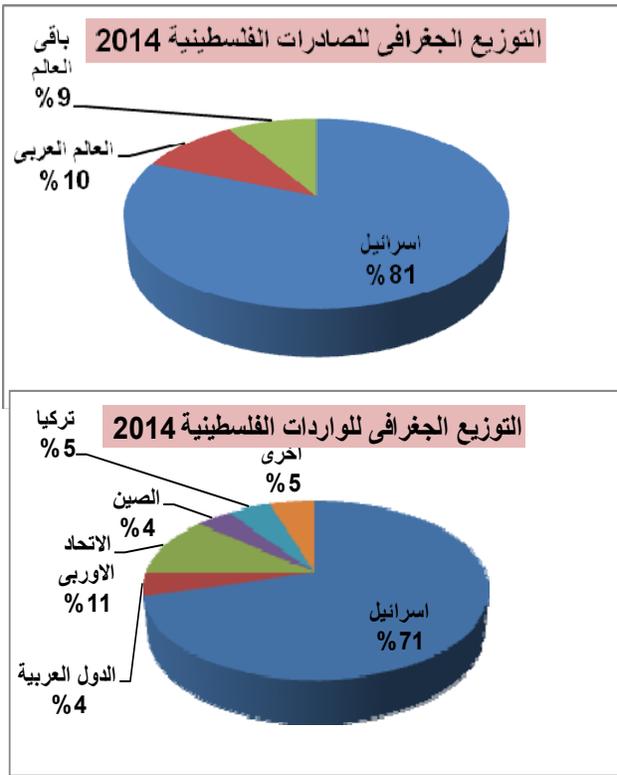
المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، أداء الاقتصاد الفلسطيني 2015

### 1- صافي الصادرات (الميزان التجاري )

يحظى تحليل صافي الصادرات أو الميزان التجاري بأهمية كبيرة للاقتصاد في قطاع غزة إذ يكشف مدى قوة أو ضعف الاقتصاد المحلي ومدى تأثره أو تأثيره بالعالم الخارجي المحلي.

- يبين الشكل المقابل العجز التجاري المزمن في قطاع غزة إذ بلغ أقصاه حوالي 797.1 ألف دولار عام 2012.

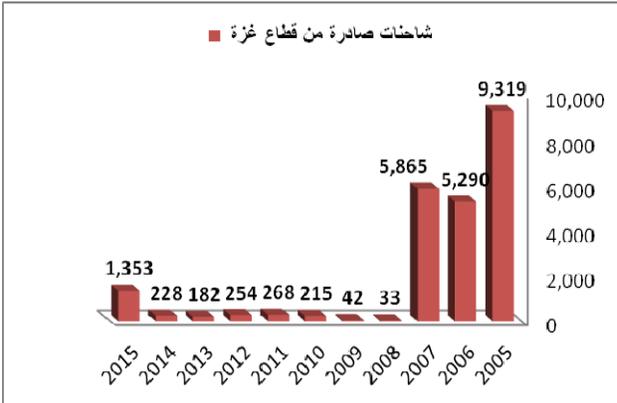
- ويتبين أيضاً ارتفاع نسبة العجز التجاري (صافي الصادرات) إلى إجمالي الناتج المحلي في قطاع غزة ليصل إلى أقصاه حوالي 41.8% عام 2012.



## 2- التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات الفلسطينية

- يشير الشكل المقابل أن غالبية الصادرات السلعية الفلسطينية تتجه نحو إسرائيل، نظراً للارتباط المباشر بين السوق الفلسطيني والإسرائيلي. إذ استحوذت السوق الإسرائيلية على نحو 81% من الصادرات مقابل 10% إلى العالم العربي، و9% فقط يتجه إلى بقية العالم. (التقرير السنوي لسلطة النقد الفلسطينية 2014)
- ويشير الشكل المقابل أيضاً أن غالبية الواردات السلعية الفلسطينية تأتي من إسرائيل. إذ بلغت الواردات السلعية من إسرائيل حوالي 71% من إجمالي الواردات، وبلغت الواردات من الاتحاد الأوروبي حوالي 11%، ومن آسيا (تركيا والصين) 9%، ومن الدول العربية 4%. (لتقرير السنوي لسلطة النقد الفلسطينية 2014).

## 3- الصادر والوارد من الشاحنات لقطاع غزة



- نلاحظ أن الصادر من الشاحنات خلال الفترة من (2005-2007) بلغ 20474 شاحنة (تقريباً 7000 شاحنة سنوياً)، بينما بلغ الصادر من الشاحنات من عام (2008-2015) 2575، نصفها في عام 2015 وحده، أي أن نسبة إجمالي الصادر خلال ثمان سنوات من الحصار مقارنة بالأعوام الثلاث قبل الحصار بلغ 2.5%. مما يدل على أن المعابر التجارية

تتأثر بشكل كامل بالأوضاع السياسية والأمنية في قطاع غزة من ناحية وتحكم إسرائيل المطلق في تلك المعبر من ناحية أخرى، مما يضعف إمكانية متابعة أية سياسة تجارية مستقلة في قطاع غزة لتحقيق تنمية محلية حقيقية.

- نلاحظ أن عدد الشاحنات الواردة لقطاع غزة خلال عامي (2006-2007) بلغ 162030 شاحنة بينما بلغ عدد الشاحنات خلال الفترة (2008-2015) 412859 شاحنة. أي أن نسبة عدد الشاحنات الواردة خلال عامي 2006-2007 إلى قطاع غزة بلغت حوالي 39% من إجمالي عدد الشاحنات الواردة إلى قطاع غزة خلال الفترة (2008-2015). مما يدل أيضاً على تأثير الوارد من الشاحنات بالأوضاع السياسية والأمنية في قطاع غزة مما يخلق أزمات اقتصادية متكررة في قطاع غزة تهدد التنمية المحلية المستقلة. بلغ حجم التدفق السلعي الوارد إلى غزة



فقط في عام 2015 مستوى أعلى مما كان عليه في 2006، وهذا يشير الى حجم الكارثة التجارية التي أصابت اقتصاد غزة خلال العقد المنصرم.

#### 4- عوائق تنمية القطاع التجاري في قطاع غزة

بعد استعراض أهمية وواقع القطاع التجاري لقطاع غزة، سيتم إلقاء الضوء على أهم العوائق التي تحول دون تنمية القطاع التجاري في قطاع غزة في النقاط التالية:

#### 4-1 الإجراءات والممارسات الإسرائيلية التي تقييد التجارة الخارجية لقطاع غزة

تعتبر العوائق والقيود التي تفرضها السلطات الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية ولاسيما قطاع غزة العائق الأكبر والأهم الذي يدمر الاقتصاد الفلسطيني وخاصة القطاع التجاري، وبالتالي مهما كانت هناك مزايا للاتفاقيات الاقتصادية الموقعة بين الجانب الفلسطيني والإسرائيلي من ناحية أو بين الجانب الفلسطيني والعالم الخارجي تكون الاستفادة منها محدودة جدا في ظل تلك القيود التجارية والاقتصادية .

لذلك لابد من استعراض لأهم العوائق والقيود التي تحول دون تنمية القطاع التجاري في قطاع غزة بعيدا عن النتائج السلبية لاتفاقية باريس الاقتصادية 1994 مثلاً أو غيرها من الاتفاقيات الإقليمية والدولية، لإيجاد صيغة أو آلية معينة للتخفيف منها. وذلك كالتالي:



أ- الحصار الاقتصادي على قطاع غزة منذ انتفاضة الأقصى عام 2000 واشتداده عام 2006 وما نتج عنه من إغلاق كافة المعابر التجارية لقطاع غزة ما عدا معبر كرم ابو سالم. كما هو موضح:

1. معبر بيت حانون : مفتوح للحالات الإنسانية -الطلبة - رجال الأعمال - الدبلوماسيون - العاملين في المنظمات الدولية ووسائل الإعلام
2. معبر نحل عوز (مغلق منذ عام 2010) حيث كان يستخدم لإدخال الوقود والغاز.
3. معبر المنطار : (مغلق منذ يونيو 2007) حيث كان يستخدم لإدخال وخروج البضائع.
4. معبر صوفا: (مغلق منذ 2008/9/12) حيث كان يستخدم لنقل مواد البناء.

5. معبر كرم ابو سالم: معبر تجارى يستخدم لدخول وخروج البضائع ويعمل 5 أيام في الأسبوع ، ودخول البضائع يتطلب إذن وتنسيق من إسرائيل. وهذا يعتبر عائقاً بحد ذاته للتجارة في قطاع غزة.
6. معبر رفح البرى: معبر لدخول أو خروج الأفراد من أو إلى قطاع غزة عبر مصر، وعبور الأفراد منه محدود جدا وخاصة بعد يونيو/ 2013 أصبح للحالات الإنسانية والطلبة.

شكلت الممارسات الإسرائيلية العائق الأساسي لحركة البضائع بين قطاع غزة والعالم الخارجي من ناحية وبين قطاع غزة والضفة الغربية من ناحية أخرى، وكان ابرز هذه العوائق غير الجمركية مثل المبررات الأمنية والصحية والبيئية ومبررات المواصفات والمقاييس. مثلا التنسيق لدخول البضائع قد يطول في التفتيش الأمني وعمليات النقل حيث أنها تكون إجراءات معقدة قد تؤدي إلى تلف بعض المحاصيل الزراعية المستوردة أو المصدرة إضافة إلى أن تأخير حصول التجار على منتجاتهم يكلفهم خسائر كبيرة، وكثيرا ما تكون عمليات التفتيش في منطقة مفتوحة معرضة لأشعة الشمس والأمطار مما يؤدي إلى تلف الكثير من المنتجات خاصة الزراعية، حيث تعتمد إسرائيل إلى استخدام هذه المبررات لتأخير أو منع الصادرات الفلسطينية إلى الأسواق المجاورة خاصة الأردن ومصر وتعتمد إسرائيل تشديد الإجراءات الإدارية وإجراءات التفتيش للواردات الفلسطينية على المعابر الحدودية بهدف إعاقة الاستيراد المباشر من الخارج مما دفع الطرف الفلسطيني إلى الاستيراد من إسرائيل أو عبر الوسطاء الإسرائيلي، وهذا بدوره يعطل استفادة الجانب الفلسطيني من الاتفاقيات المبرمة مع الأردن ومصر والاتحاد الأوروبي ومن إمكانية توسيع وتنويع الشركاء التجاريين، وبالتالي تعميق الاعتماد على الاقتصاد الإسرائيلي.

ب- منع إدخال الكثير من السلع للقطاع التجاري والزراعي والصناعي تحت مبررات (منتجات ثنائية الاستخدام) على سبيل المثال لا الحصر: الأسمدة الكيماوية، الآلات والماكينات، الأخشاب ومستلزماتها مثل الطلاء ومجففاتها، والسيلكون .

ت- معوقات مرتبطة بحركة التجار إلى إسرائيل أو خارج إسرائيل لإتمام معاملاتهم المالية والتجارية مثل: صعوبات في الحصول على تصاريح الدخول إلى إسرائيل، سحب الكثير من تصاريح التجار بحجج أمنية ومنعهم من السفر، مما يؤثر سلباً على معظم القطاعات الاقتصادية في قطاع غزة .

ث- تكاليف نقل وشحن مرتفعة، فمثلا في حالة استيراد التاجر الفلسطيني من خارج إسرائيل يتحمل التاجر حسب ما تحدثت به احد التجار في قطاع غزة (تكاليف شحن وتأمين بحري يقدر بـ 2% من القيمة الإجمالية +أرضية استخدام ميناء إسرائيلي 3-1.5% من القيمة الإجمالية، ناهيك عن عدم وجود مخلصين فلسطينيين في الجانب الإسرائيلي). مما يعنى زيادة التكاليف على التاجر الفلسطيني وبالتالي ارتفاع الأسعار على المستهلك الذي يعاني من انخفاض قدراته الشرائية.

ج- تقييد حركة انتقال الأموال من قطاع غزة إلى إسرائيل بشكل مباشر سواء بواسطة البنك أو باليد لأسباب أمنية.

#### 4-2 أبرز العوائق أمام انسياب التجارة المتعلقة بالجانب الفلسطيني

- أ- ضعف البنية التحتية للأنشطة التجارية في قطاع غزة والتي تتمثل في:
- قطاع الطاقة والكهرباء وانقطاعها لفترات تتجاوز 12 ساعة في اليوم .
  - تدهور شبكات المياه وشبكات الصرف الصحي .
  - ارتفاع الإيجارات للمحلات والمخازن التجارية.

- تكاليف الاتصالات وخدمات الانترنت المرتفعة.

ب- ضعف تنظيم وضبط الأسواق التجارية في قطاع غزة، مما أدى إلى اضطرابات في الأسعار خاصة في أسعار الدواجن والمنتجات الزراعية إضافة إلى ضعف الرقابة الحكومية على التجار في استيراد بعض السلع وخاصة الغذائية .

ت- الأوضاع الاقتصادية المتردية وزيادة البطالة والفقر في قطاع غزة اثر على القدرة الشرائية للمواطنين وبالتالي على المبيعات اليومية والسيولة لدى التجار في قطاع غزة. أضف إلى ذلك ظروف عدم اليقين وزيادة المخاطرة بسبب الأوضاع والمتغيرات الداخلية والخارجية .

ث- التحديات والمشاكل التي تواجه المزارعين في قطاع غزة من ندرة المياه وتلوثها، تغيرات مناخية، الحروب المتكررة، مشاكل الطاقة، ضعف حماية المزارع الفلسطيني، مما أدى إلى تشوهات في الأسعار وتكبد المزارعين لخسائر كبيرة، فتارة يوجد فائض طلب وتارة أخرى يوجد فائض عرض والعكس، وهذا يؤثر بشكل سلبي على تجار المنتجات الزراعية في قطاع غزة.

ج- نقص الخبرات والمعلومات لكثير من التجار عن الاستيراد والتصدير حيث يعتقد بعض التجار أن الاستيراد من إسرائيل يوفر عليهم الوقت والجهد ودفع قليل من الجمارك وأن عملية الاستيراد من خارج إسرائيل معقدة (مع أنه في واقع الأمر ليس معقداً كما يتصور التاجر الفلسطيني).

ح- يشكل الحصول على الوكالات التجارية من خارج إسرائيل عائقاً تجارياً أمام المستوردين الفلسطينيين بسبب شروط الحصول عليها ومتطلباتها الإجرائية والفنية مثل (توفير مراكز صيانة - وجود علامة تجارية - خطط تسويقية - حد أدنى للشراء سنوياً) إضافة إلى رفض بعض الوكالات الأجنبية إعطائها إلى التاجر الفلسطيني بحجة أن السوق الإسرائيلي موحد مع السوق الفلسطيني مما يخلق احتكار التاجر الإسرائيلي لهذه الوكالات التجارية .

خ- مع تدهور الأوضاع الاقتصادية في قطاع غزة وزيادة المخاطرة أصبح تمويل الصفقات التجارية للتجار الإسرائيليين أو التجار من الخارج صعباً خاصة أن التجار الإسرائيليين يرفضون الدفع الآجل أو عبر الشيكات إلا في حالات نادرة

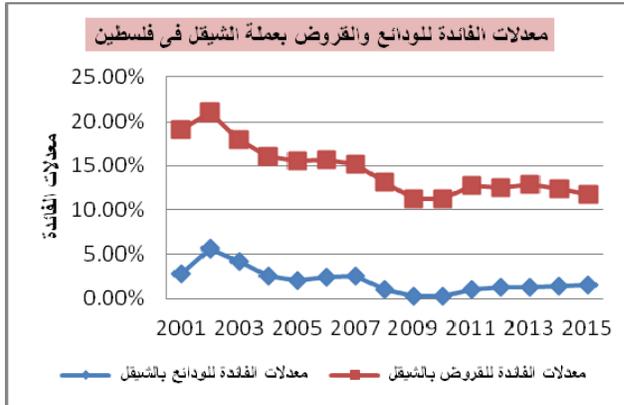
مما يخلق عبئاً مالياً على التاجر الفلسطيني في تمويل تلك الصفقات.

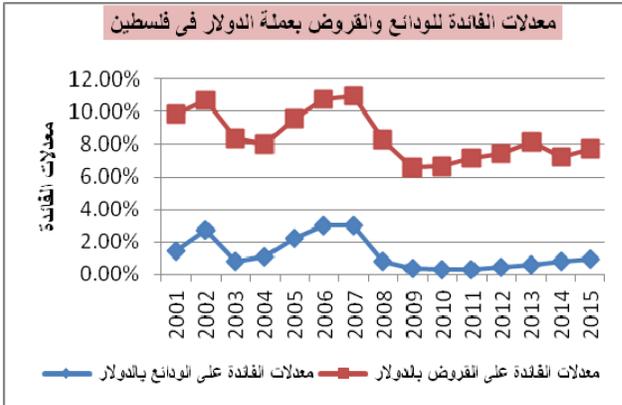
د- ارتفاع تكاليف الائتمان للقطاعات الاقتصادية في قطاع غزة لكافة العملات مما يخلق عبئاً مالياً كبيراً في تمويل الصفقات التجارية.

- نلاحظ أن أسعار الفائدة على الودائع بعملة الشيكل متناقصة نسبياً خلال الفترة (2001-2015) حيث بلغت في عام 2001 2.78% وفي عام 2015 بلغت 1.56%، أي بنسبة تغير حوالي 78% .

- أما على صعيد الفائدة على القروض بعملة الشيكل فهي أيضاً متناقصة نسبياً ففي عام 2001 بلغت 16.37% لتصل إلى 10.18% عام 2015، أي بنسبة تغير حوالي 60% (سلطة النقد الفلسطينية).

- بشكل عام نلاحظ الفجوة الكبيرة بين تكاليف القروض في فلسطين ومعدلات الفائدة على الودائع بنفس العملة.





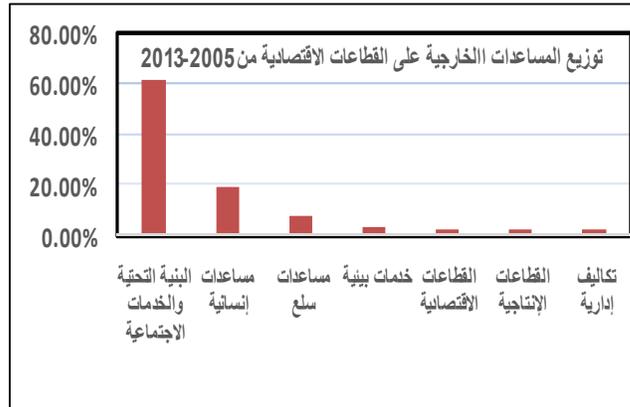
- وبالمثل بالنسبة لعملة الدولار نلاحظ أن أسعار الفائدة على الودائع والقروض بعملة الدولار متذبذبة صعوداً وهبوطاً حسب الأوضاع والتغيرات الاقتصادية العالمية والإقليمية والمحلية.
- وأيضاً نلاحظ الفجوة بين تكاليف الإقراض والودائع في فلسطين بعملة الدولار الأمريكي.

د- طبيعة المساعدات الدولية في قطاع غزة: حيث

أن البنية التحتية والخدمات الاجتماعية استحوذت على النسبة الأكبر في توزيع المساعدات الخارجية التي وصلت إلى حوالي 60% من إجمالي المساعدات الخارجية مقارنة بقطاعات التنمية الاقتصادية التي لا تستحوذ على أكثر من 5% من إجمالي المساعدات الخارجية من ناحية. تعتبر هذه مساعدات إنسانية وأغاثية وليست تنمية بسبب انخفاض حجم مشاريع التنمية الاقتصادية من ناحية أخرى. وهذا بالطبع اثر سلبياً على القطاع التجاري وتنميته (تقرير مؤسسة أمان).

ر- عدم وضوح الأنظمة والقوانين الضريبية المفروضة على التجار في قطاع غزة، وعدم توحيد النظام الضريبي بين الضفة وغزة بسبب الانقسام، مما يخلق عبئاً ضريبياً كبيراً على كاهل التاجر الفلسطيني بسبب الضرائب الإضافية على التجار في قطاع غزة.

#### 2-4 بعض الاقتراحات لتنمية القطاع التجاري



أ. إنشاء مجلس وطني لدعم القطاع التجاري، وهو مجلس للحوار المنتظم بشكل دائم بين القطاع العام والخاص يهتم بكافة القضايا بتنمية القطاع التجاري والعمل لدى كافة الأطراف (وخاصة إسرائيل والشركاء التجاريين الأساسيين) على تذليل العقبات.

ب. السماح بإدخال المواد الخام والمنتجات ممنوعة الدخول لأسباب أمنية إلى مناطق صناعية معينة أو إدخالها عبر نظام معين

(تشرف عليها مؤقتاً لجان دولية إذا اقتضت الحاجة) لتوزيعها وفق الأغراض التجارية والصناعية والزراعية.

ج. وضع برنامج مشترك بين الحكومة والقطاع الخاص والمؤسسات الدولية لتحسين المعرفة لدى الوسط التجاري في قطاع غزة بأمور الاستيراد والتصدير، والذي يشمل تعريف التجار بإجراءات الاستيراد والتصدير وتوضيح أنها أمور غير معقدة، وتعريف التجار بالاتفاقيات التجارية ومدى الاستفادة منها، وكيفية إعداد خطط تسويقية وإستراتيجية، وأهمية وجود علامات تجارية وغير ذلك.

د. تكثيف التوجه لمشاريع الطاقة البديلة (الطاقة الشمسية) للحد من مشكلة الكهرباء في قطاع غزة.

- ه. إقامة تجمعات أو مناطق تجارية وصناعية مزودة بكافة التجهيزات الفنية والتقنية.
- و. تأسيس لجنة مشتركة بين القطاع الخاص والقطاع الحكومي والمجتمع المدني لبحث آليات إعادة توحيد النظام الضريبي ووضوح آليات الجباية لتحقيق الأهداف التنموية.
- ز. تعزيز دور البلديات ووزارة الاقتصاد في تنظيم الأسواق وإنشاء الأسواق المركزية للقطاع التجاري مما يقلل العشوائيات التجارية.
- ح. إنشاء شركة لضمان مخاطر الائتمان للتجار ويكون من أعمالها تسهيل الحصول على التمويل من جهات مختلفة، السماح بالتجار ذو السمعة الطيبة بالحصول على الائتمان وتوفير أسس واضحة ومنظمة للإقراض دون الحاجة لإجراءات مستندية معقدة وطويلة.

#### أسئلة ومحاوّر للنقاش

- هل الجهود المبذولة من قبل السلطات الرسمية كافية لتسهيل التجارة في قطاع غزة؟
- كيف يمكن بذل جهود إضافية مع المجتمع الدولي لتخفيف حدة القيود الإسرائيلية؟
- هل هناك إمكانية لفتح خط تجاري بين قطاع غزة والضفة الغربية بهدف التخلص من عوائق الاستيراد على قطاع غزة؟



\*\* ينفذ مشروع الطاولة المستديرة في إطار برنامج التعاون بين المعهد ومؤسسة فريدريش ايبرت الألمانية